الدليل اللغوي وعلاقة اللفظ بالمعنى عند فخر الدين الرازي

الأستاذ : نوار عبيدي
قسم الأدب العربي
كلية الآداب و اللغات
المركز الجامعي - الطارف (الجزائر)

ملخص:

هذا المقال يسلط الضوء على أهم المسائل المتعلقة بدلالة الألفاظ عند الرّازي، وقد ركزنا على مفهومه للدليل اللغوي وعناصره، والعلاقة الغامضة بين الدال والمدلول، لنرى منهجه في معالجة مثل هذه المسائل المعقدة. وقد تبين لنا أن الرازي ينهج المنهج العقلي الفلسفي في البحث عن الحدود ومن ثمة الوصول إلى التعريف المحدد للمصطلح

Résumé

Cet article met un lumière l'ensemble des questions concernant la signification des termes chez « EL-RAZI » On a mis l'accent sur la définition du signe linguistique et ses éléments ainsi que la relation ambigue entre signifiant et signifie pour déterminer sa méthode de traiter ce genre de questions.

–AL-RAZI avait la méthode logique d'un philosophe cherchant les définitions et les déterminations plus au moins exactes des termes

مقدمة:

يعد فخرالدين الرازي (606هـ)[1]، من ألمع الفلاسفة والأصوليين في القرن السادس الهجري، وقد شغل العلماء أثناء حياته وبعد وفاته، حيث تهافتوا على مصنفاته لاختصارها وشرحها أو نقدها، خاصة كتابه القيم مفاتيح الغيب وكذا المحصول في علم الأصول. حيث ضمّن الرازي في هذين المؤلفين عصارة أفكاره الفكرية والفلسفية واللغوية، وأبدع في تحليل كثير من المسائل التي جرى حولها خلاف كبير. وأهم ما تعرض إليه الرازي ما تعلق بأحكام اللغة التي تعد الأداة الأولى لفهم النصوص، وناقش الرازي بروح الفيلسوف والأصولي واللغوي[2] أعقد المسائل التي انطلق منها الأوائل سواء في تحديد المفاهيم والحدود، أو في كيفية استنباط الأحكام من النص القرآني.

وسنتناول في هذا البحث مسألة الدليل اللغوي عند الرازي، وكيف عالج مفهوم المعنى وعناصره وعلاقة الدال بالمدلول، مقارنين ذلك ببعض آراء القدماء والمحدثين.

---

[1] فخر الدين الرازي هو محمد بن عمر التيمي البكري الملقب بابن خطيب الري، أخذ عن أبيه علم الأصول والجدل، ثم برع في معظم العلوم العقلية والنقلية، فألف ما يصل إلى مئتي مصنف في شتى الفنون خاصة الفلسفة، وعلم الكلام، والأصول، والطب، واشتهر بتفسيره الكبير (مفاتيح الغيب)، وكذا بكتابه المحصول في أصول الفقه، توفي سنة (606هـ). انظر ترجمته في وفيات الأعيان وأنباء الزمان، ج4 ص248. وطبقات الشافعية الكبرى، ج8 ص81. وعيون الأنباء في طبقات الأطباء، ص462.

[2] كما يعد الرازي من ألمع اللغويين الذين فهموا علوم اللسان العربي، وقد بث كل معارفه اللغوية في تفسيره مفاتيح الغيب، كما جعل له مقدمة قيمة في علم العربية. انظر مقدمة مفاتيح الغيب، ج1 ص15 وما بعدها.

الوضع وقصد الواضع

وقبل الخوض في رأي الرازي في كل ذلك يجب أن نشير إلى أن البحث في دلالة الألفاظ، وعلاقة اللفظ بالمعنى أو العلاقة بين الدال والمدلول خاض فيه كثير من اللغويين والبلاغيين والفلاسفة والأصوليين القدماء، وجاء ذلك في محاولة لفك مفهوم الوضع وقصد الواضع، المرتبط مباشرة بمسألة نشأة اللغة. وكان الأوائل يولون أهمية قصوى لهذا الحقل المعرفي كونه مرتبطا بفهم النص القرآني وقصد الشارع من جهة، وكذلك في محاولة لتقريب المفاهيم أو ربما توحيدها للتقليل من حدة الصراع الذي أنتجه التفكير الفلسفي بعد عهد الترجمة، وذلك الصراع الفكري الحاد الذي وقع بين المذاهب خاصة أهل السنة والمعتزلة.

الإشكال يكمن في أن الواضع الأول لم يبرر سبب اختيار هذا اللفظ لذلك المعنى، وإن كان كثير من الباحثين المحدثين يعدون هذه المسألة من البحث العقيم – إذ لا يرجى من ورائها نتاج معرفي مفيد – إلا أن فك رموز المعنى يبدأ في الحقيقة من هنا، من مصدر الوضع الأول للفظ، ثم الاتفاق الجماعي الذي حدث حول اللفظة، ومن بعد كل ذلك يمكن النظر في التطور الدلالي للفظة وتغيرها، والحقل المنتمية إليه، آخذين في الحسبان تدخل الأدوات الفاعلة في اللفظ كمفهوم الحقيقة والمجاز، والقرائن، والسياق، والنظم.

وقد وقف الرازي في هذه مسألة موقفا وسطا حيث جوّز أن تكون كل اللغات توقيفية، وأن تكون كلها اصطلاحية، وأن يكون بعضها توقيفا وبعضها

اصطلاحا [3]. جاء هذا بعدما استعرض آراء القائلين بالإلهام، ثم آراء القائلين بالاصطلاح، وأثبت أن أدلتهم ضعيفة[4].

وذكر الرّازي أن المذهب الأول احتجّ بالعقل والنقل، أما العقل فقد قالوا بأن الوضع يحتاج إلى وضع قبله إلى لا نهاية، فوجب الانتهاء إلى التوقيف من عند الله، فردّ الرّازي أنه يجوز أن يتم الوضع بالإشارة. أما حجتهم بالنقل فلقوله تعالى" وعلم آدم الأسماء كلها "[5] ورد على هذه الحجّة أن المراد من التعليم هو الإلهام، وربما تكون هناك لغة سبقت آدم فعلمه إياها.

أما القائلين بالاصطلاح فقد احتجّوا بأن التوقيف يؤدي إلى القدح في صحة التكليف، ذلك أنه لو خلق الله تعالى: العلم في قلب عاقل بأن وضع هذا اللفظ لهذا المعنى؛ لزم أن يكون العلم بالله ضروريا، لأن حسبهم أن العلم بالصفة إذا كان ضروريا كان العلم بالموصوف أيضا ضروريا، وإذا علم العاقل هذا العلم سيصير غير معني بالتكليف، وهذا باطل، وردّ عليهم الرّازي بأنه يجوز أن يخلق الله علما ضروريا في القلب بأنّ واضعا وضع هذا اللفظ لهذا المعنى دون أن يخلق العلم بأن ذلك الواضع هو الله تعالى[6].

ولما رأى الرّازي أن أقوال المذهبيْن يمكن أن ترد جوّزها كلها، مع العلم أن رأي التوقيف هو للأشاعرة ورأي الاصطلاح هو لأبي هاشم المعتزلي[7].

---

[3] الرازي، مفاتيح الغيب، ج1 ص22.

[4] م ن، ج1 ص23.

[5] البقرة، 31.

[6] مفاتيح الغيب، ج2 ص176.

[7] م ن، ج2 ص176. وفي كتابه المحصول ذكر أن مذهب الجمع بين الرأيين ذهب إليه أبوإسحق الإسفراييني. انظر المحصول في علم أصول الفقه، ج1 ص88.

وإلى جانب هذه المذاهب الثلاثة أضاف الرّازي مذهبا رابعا وهو مذهب عبّاد بن سليمان المعتزلي (250هـ) الذي يرى أن الألفاظ تدلّ على المعاني بذواتها واحتجّ بأنه " لو لم يكن بين الأسماء والمسميات مناسبة بوجه ما؛ لكان تخصيص الاسم المعين بالمسمّى المعين ترجيحا لأحد طرفي الجائز على الآخر من غير مرجّح وهو محال، وإن حصلت بينهما مناسبة فذلك هو المطلوب "[8]. والذي يعنيه عبّاد أنه يستحيل أن تكون العلاقة بين الدال والمدلول غير متطابقة وبمعنى آخر يستحيل أن تكون العلاقة اعتباطية على حدّ تعبير دوسوسير، وهو معنى (ترجيح من غير مرجّح) كما فسرها د/ عبدالرحمن الحاج صالح[9].

لكن الرّازي ردّ عليه بأن الواضع إن كان هو الله تعالى كان تخصيص الاسم المعين بالمسمّى المعين كتخصيص وجود العالم بوقت مقدر دون ما قبله أو ما بعده، وإن كان [الواضع] الناس فيحتمل أن يكون السبب خطورة ذلك اللفظ في ذلك الوقت بالبال دون غيره كما قلنا في تخصيص كل شخص بعلم خاص، من غير أن يكون بينهما مناسبة ".[10]

ويرفض الرّازي رأي عبّاد، ويقبل المذاهب الثلاثة ويقدّم أدلة أخرى على التوقيف والاصطلاح، حيث يرى أن الله تعالى قادر على أن يخلق علما

---

[8] الرازي، المحصول، ج1 ص89. وذكره في مفاتيح الغيب، ج1 ص22.

[9] عبدالرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص72.

[10] المحصول، ج1 ص89. وبالرغم من ذلك يجيز الرّازي ما ورد في العربية من توافق بعض الألفاظ لمعانيها كالقطا، واللقلق، والخضم، والقضم. وأضاف حجّة أخرى لدحض رأي عبّاد وهي أن ما ذهب إليه يُشْكل باختصاص كل إنسان باسم علم معين، أي لو كانت الدلالات ذاتية لما اختلفت أسماء أعلام الناس هذا الاختلاف. انظر مفاتيح الغيب، ج1 ص22.

ضروريا بالألفاظ والمعاني، وبأن واضعا وضع تلك الألفاظ لتلك المعاني.[11]
أما الاصطلاح فقد احتجّ الرّازي بإمكانية حدوثه حيث عند وضع اللفظ يعرف الشخص غيره بالإيماء والإشارة ويساعده الآخر عليه[12]، ويوضح الرازي ذلك بهذا المثال " لو جمع جمع من الأطفال في دار، بحيث لا يسمعون شيئا من اللغات، فإذا بلغوا الكبر لا بد أن يحدثوا فيما بينهم لغة يخاطب بها بعضهم بعضا. وبهذا الطريق يتعلم الطفل اللغة من أبويه، ويعرف الأخرس غيره ما في ضميره "[13].

إن هذا المفهوم في نشأة اللغة في غاية الأهمية، فمثال (الأطفال والدار) الذي ذكره الرّازي يحيلنا على عدة نظريات حديثة في نشأة اللغة[14].

فالأطفال الذين ذكرهم الرّازي يستقون لغتهم من الأصوات الموجودة في محيطهم من (أشياء وآلات)، ثم يتبادلون الأصوات الانفعالية فيما بينهم، ويعتمدون على تبادل الملاحظات بتسجيل الإشارات، وما يصاحبها من أصوات للتعبير، وشيئا فشيئا تتكون لديهم لغة للتخاطب. واستدل الرّازي بهذه النظرية بقدرة الطفل على تعلم لغة والديه، وليس ذلك إلا بالمحاكاة والتقليد، ويفترض الرّازي أن الأطفال في الدار لم يستعملوا أصواتا للتخاطب، ولكنه قال إن الإشارات ستكفيهم للتواصل، واستدل قائلا " ويعرِّف الأخرس غيره

---

[11] على أن لا يكون المتلقي للتوقيف عالما بالضرورة أن الواضع هو الله لأن حسب الأصوليين معرفة الصفة بالضرورة تلزم معرفة الموصوف، وإذا علم المتلقي الله بالضرورة سقط عنه التكليف وهو باطل.

[12] المحصول، ج1 ص89.

[13] م ن، ج1 ص89.

[14] منها نظرية محاكاة أصوات الطبيعة التي يتزعمها الألماني (هردر)، ونظرية التنفيس الانفعالي التي نقلها (فندريس)، ونظرية الملاحظة والمحاكاة العملية التي يتزعمها (غيغر). انظر مختار غازب، في علم اللغة، ص48.

ما في ضميره " وهو هنا يؤكد أن الإشارات عبارة عن لغة يمكن أن تعبّر عما في الضمير إذا انتفت الأصوات.

ويبدو لنا أن الرّازي ذهب مذهب جمهور الأشاعرة بقبول المذاهب الثلاثة[15]. إلا أننا لمسنا ميله إلى الاصطلاح أكثر من التوقيف، وذلك حينما قال في آخر هذا البحث " فهذا هو الجواب عن وجوه القاطعين، ومتى ظهر ضعفها وجب التوقف والله أعلم"[16].

ويدعم نظرتنا في كونه يميل إلى الاصطلاح ما قاله في المسألة الحادية والأربعين من مقدّمة التفسير إن " الإنسان خلق بحيث لا يستقل بتحصيل جميع مهماته، فاحتاج إلى أن يعرف غيره ما في ضميره ليمكنه التوسل به إلى الاستعانة بالغير، ولا بد لذلك التعريف من طرق، والطرق كثيرة مثل الكتابة والإشارة والتصفيق باليد والحركة بسائر الأعضاء، إلا أن أسهلها وأحسنها هو تعريف ما في القلوب والضمائر بهذه الألفاظ "[17]. وتحدّث الرّازي بعد ذلك عن حدوث الصوت إلى أن قال – وهذا النص في غاية الخطورة – " ظهر بما قلنا، أنه لا معنى للكلام اللساني إلا الاصطلاح من الناس على جعل هذه الأصوات المقطعة، والحروف المركبة، معرّفات لما في الضمائر، ولو قدرنا أنهم كانوا قد تواضعوا على جعل أشياء غيرها معرّفات

---

[15] وقد جوّز إمام الحرمين التوقيف والاصطلاح، ورد رأي أبي إسحاق قائلا "فإذا ثبت الجواز في الوجهين لم يبق لما تخيّله الأستاذ وجه". انظر السيوطي، المزهر، ج1 ص22.

[16] المحصول، ج1 ص95.

[17] مفاتيح الغيب، ج1 ص26.

لما في الضمائر لكانت تلك الأشياء كلاما أيضا، وإذا كان كذلك لم يكن الكلام صفة حقيقية مثل العلم، والقدرة، والإرادة. بل أمرا وصفيا اصطلاحيا "[18].

وبهذا النص يكون الرّازي قد فصل نهائيا في المسألة مقرا بالاصطلاح، ويقدّم لنا هنا مصطلحين مهمين هما (الكلام اللساني) الذي يقابله (الأداء) عند تشومسكي، والمصطلح الثاني هو مصطلح (التقطيع) الذي جاء في المرحلة الثانية من نشوء اللغة بعد محاكاة أصوات الحيوان[19]. فالرّازي هنا يؤكد:

1: أن الكلام اللساني لا معنى له إذا لم يصطلح عليه الناس، وهو المعنى الذي أشار إليه ابن جني من أن اللغة أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم[20]، فالكلام هنا وظيفي يؤدي به الإنسان وظيفة التعبير عمّا في الضمير.

2: أن الكلام هو أصوات مقطعة، ثم مركبة، وذلك يدلّ على التطور اللغوي من الجزء إلى الكل.

3: أن الكلام نوعان: لساني وغير لساني، فاللساني ما تم بالأصوات المقطعة، وغير اللساني ما تم بالإشارات، والإيماءات.

---

[18] م ن، ج1 ص26.

[19] وقد جعل الدكتور جعفر دك الباب مسألة التقطيع منطلقا للتأصيل لنظريته الجديدة التي سمّاها النظرية اللغوية الجديدة التي ينطلق فيها من الأسس اللغوية لأبي علي الفارسي، وابن جني، والجرجاني، ليؤكد الخصائص البنيوية الأصيلة للغة العربية من خلال نشأة الإنسان ونشأة اللغة. حيث أثبت أن العربية أصيلة للشعب العربي منذ بداية وجوده، وأن أسطورة الشعب السامي واللغة السامية انكشف زيفها، والعربية أصل قائم بذاته. والبعد التاريخي في هذه النظرية جدير بالاهتمام. انظر تفاصيل هذه النظرية في كتابه النظرية اللغوية العربية الحديثة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ط1/ 1996.

[20] ابن جني، الخصائص، ج1، ص33.

4: الكلام ليس صفة حقيقية مطلقة كالعلم والإرادة، وإنما هو مستحدث بالتواضع والاصطلاح.

من هنا نؤكد أن الرّازي اتجه إلى الاصطلاح ربما بعد حيرته كما ورد في المحصول، وإذا علمنا بأن المحصول صنعه الرّازي قبل التفسير؛ تبين لنا أنه انتهى إلى الاصطلاح ولم يجد ما يضعف حججه التي ذكرها[21].

علاقة الدال بالمدلول

يبدو أن رأي عبّاد – في وجود علاقة طبيعية ذاتية بين الدال والمدلول – كان له أثر في البحث الدلالي إلى درجة أن " أهل اللغة والعربية كادوا يطبقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعاني، لكن الفرق بين مذهبهم ومذهب عبّاد أن عبّادا يراها ذاتية موجبة، بخلافهم"[22].

ولم تذكر المصادر من أين استقى عبّاد هذا الرأي، إلا أنه قيل إن بعض من يرى رأيه كان يقول: إنه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها فسئل ما مسمّى (أذغاغ) وهو بالفارسية حجر، فقال: أجد فيه يبسا شديدا، وأراه الحجر[23].

---

[21] أجاز الرّازي إطلاق ألفاظ على صفات الله تعالى وأسماء له، إذا دلت تلك الألفاظ على معنى يليق بجلال وعظمته سبحانه وتعالى، وذلك خلافا لمن قالوا بالتوقيف بالاعتماد على الأسماء والصفات الواردة في القرآن الكريم والأخبار. وحجة الرّازي أن أسماء الله تعالى وصفاته مذكورة بلغات أخرى كالفارسية والتركية والهندية، وشيء منها لم يرد في القرآن، ثم إن الله تعالى قال " وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا " الأعراف 180، والاسم لا يحسن إلا لدلالته على صفات المدح ونعوت الجلال، فكل اسم دلّ على هذه المعاني كان اسما حسنا، وهذا رأي يساند مذهب الاصطلاح. انظر مفاتيح الغيب، ج1 ص153.

[22] المزهر، ج1 ص47.

[23] المزهر، ج1 ص47.

وكان رأي الرّازي في هذه المسألة واضحا صريحا حين قال إن " دلالة الألفاظ على مدلولاتها ليست ذاتية حقيقية خلافا لعبّاد "[24]، وسبب ذلك عند الرّازي أن الدلالات تتغير باختلاف المكان والزمان، وهذه مسألة مرتبطة بالتغيّر الدلالي للفظ من حيث الزمان والمكان. وهو ما يسمّى عند المحدثين بالأسباب التاريخية، والأسباب الاجتماعية التي تؤثر في تغير الدلالات[25]. ومسألة التغيّر هذه جعلت الرّازي يرى أن دلالة الألفاظ على معانيها دلالة ظنية[26]، وليست قطعية.

وسبب ظنية هذه الدلالة كونها منقولة عن طريق الآحاد وليس بالتواتر، وهذه نظرة متعلقة بالتطور الدلالي أيضا من حيث الزمان والمكان، كما سبق ذكره.

---

[24] مفاتيح الغيب، ج1 ص22.

[25] أسباب ذكرها كل من ماييه Meillet، ونيروب Nyrop، وأولمان Ullman، وغيرو Guiraud. وهي داخلية وخارجية؛ والداخلية ما تعلق بالصوت والاستعمال، والخارجية ما تعلق بالأسباب الاجتماعية، والتاريخية، والثقافية، والنفسية، وضمنها الأسباب الزمانية والمكانية. انظر خليفة بوجادي، محاضرات في علم الدلالة، ص46. ويرجع د/ تمام حسان التغير إلى سببين رئيسيين: الاستعمال والحاجة، ويدخل تحت العنصر الأول: سوء الفهم، بلي الألفاظ، الابتذال. وتحت العنصر الثاني: التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وينتهي إلى أن دلالة الألفاظ إما أن تخصص، أوتعمم، أوتنحط، أوترقى. انظر تمام حسان، دلالة الألفاظ، ص134 وما بعدها.

[26] والظن هو " التردد الراجح بين طرفي الاعتقاد غير الجازم، وعند الفقهاء هو من قبيل الشك، لأنهم يريدون به التردد بين وجود الشيء وعدمه، سواء استويا، أو ترجّح أحدهما " انظر الكفوي، الكليات، ص593.

وبالرغم من ذلك فإن الرّازي لا ينفي وجود مناسبة طبيعية بين الدال والمدلول في العربية، واكتفى بالإشارة إلى ما ذكره ابن جني[27] مما نقله عن توافق الألفاظ لمعانيها، وهو كثير جدا[28].

ومن هنا نفهم أن الرّازي نحى منحى اللغويين الذين يؤكدون وجود هذه المناسبة بين الدال والمدلول، لكن خلافا لعبّاد الذي يراها موجبة ذاتية.

وأصل هذا الاختلاف كلامي بين السنة والمعتزلة، فالمعتزلة عندما قالوا بالتوقيف نظروا إلى مراعاة الأصلح في أفعال الله، وبالتالي وجب المطابقة بين الدال والمدلول. في حين أن " أهل السنة لا يقولون بذلك، مع قولهم إنه تعالى يفعل الأصلح، لكن فضلا ومنًّا منه لا وجوبا، ولو شاء لم يفعله "[29].

وهكذا نخلص أن الرّازي يقر باعتباطية الدال والمدلول، وسنرى كيف حلل عناصر الدليل ليصل إلى هذه النتيجة.

عناصر الدليل:

قبل الحديث عن هذه العناصر يجدر بنا أولا أن نتطرق إلى مفهوم الاسم والمسمّى والتسمية عند الرّازي. ففي قوله تعالى" وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ"[30] قال معناه "وإني سميتها بهذا اللفظ أي جعلت هذا اللفظ اسما لها، وهذا يدلّ على

---

[27] مفاتيح الغيب، ج1 ص22.

[28] المزهر، ج1 ص47.

[29] م ن، ج1 ص48. في باب (مناسبة الألفاظ للمعاني).

[30] آل عمران، 36.

أن الاسم والمسمّى والتسمية أمور ثلاثة متغايرة "[31]. ففي الآية اسم وهو مريم، ومسمّى وهي الأنثى التي وضعتها امرأة عمران، وتسمية وهي إطلاق الاسم على المسمّى.

وهذا الفصل بين هذه العناصر أورده الرّازي مخالفة لمن يعتبر أن هناك عنصرين فقط هما: التسمية، و(الاسم والمسمّى نفسهما).

وآخرون جعلوا العنصرين: المسمّى، و(الاسم والتسمية نفسهما). والأول رأي الأشاعرة، والثاني للمعتزلة[32].

ويفرق الرّازي بين الاسم والمسمّى بطرق كثيرة توجب المغايرة خاصة في الترادف (أسماء كثيرة لمسمّى واحد)، وفي الاشتراك (اسم واحد لمسميات كثيرة)، ثم إن الاسم هو أصوات يمكن أن تفنى، بخلاف المسمّى. ولو كان الاسم هو ذات المسمّى لحصل في ألسنتنا الاحتراق إذا تلفظنا بالنار.

أما مغايرة الاسم فبكون التسمية عبارة عن تعيين اللفظ المعين لتعريف ذات الواضع وإرادته، وأما الاسم فهو عبارة عن تلك اللفظة المعينة، والفرق بينهما معلوم بالضرورة[33].

فالتسمية عند الرّازي هي فعل إرادي يقوم به المتكلم ذهنيا ليختار لفظا بهدف التعريف بذات معينة، وهذا مفهوم يختلف تماما عن المفهوم الذي قدّمه دوسوسير. ولكن قبل أن نستعرض الفرق بين الرأيين يجدر بنا أن نقدّم نصا مهمّا للرّازي ستتحدد على ضوئه عناصر الدليل أكثر وضوحا يقول إن " للألفاظ دلالات على ما في الأذهان لا ما في الأعيان، ولهذا السبب يقال:

---

[31] مفاتيح الغيب، ج7 ص27.

[32] م ن، ج1 ص108.

[33] م ن، ج1 ص110.

الألفاظ تدلّ على المعاني، لأن المعاني هي التي عناها العاني، وهي أمور ذهنية. والدليل على ما ذكرناه أنّا إذا رأينا جسما من البعد وظنناه صخرة قلنا إنه صخرة، فإذا قربنا منه وشاهدنا حركته وظنناه طيرا قلنا إنه طير، فإذا ازداد القرب علمنا أنه إنسان فقلنا إنه إنسان. فاختلاف الأسماء عند اختلاف التصورات الذهنية يدلّ على أن مدلول الألفاظ هو الصور الذهنية لا الأعيان الخارجة "[34].

ففي هذا النص يحدّد لنا الرّازي معنى (المدلول) الذي هو الصورة الذهنية التي تتشكل لتحديد (الدال).

أما المعنى عند الرّازي فهو " اسم للصورة الذهنية لا للموجودات الخارجية، لأن المعنى عبارة عن الشيء الذي عناه العاني وقصده القاصد، وذاك بالذات هو الأمور الذهنية وبالعرض الأشياء الخارجية، فإذا قيل: إن القائل أراد بهذا اللفظ هذا المعنى، فالمراد أنه قصد بذكر ذلك اللفظ تعريف ذلك الأمر المتصور"[35].

وفي سياق آخر قال الرّازي " لا شك أن الكتابة دالة على الألفاظ، ولا شك أن الألفاظ دالة على الصور الذهنية "[36].

ومن هنا نستنتج أن الدلالة اللفظية تنشأ من عناصر محدّدة وهي:

1- الدال: اللفظ (الصوت).

2- المدلول: الصورة الذهنية (المتخيل).

---

[34] م ن، ج1 ص24. وهناك مذهب ثان يدلّ على أن الألفاظ وضعت بإزاء الماهيات الخارجية، وهو رأي أبي إسحاق الشيرّازي. قال السيوطي وهو المختار. انظر المزهر، ج1 ص42.

[35] مفاتيح الغيب، ج1 ص24.

[36] م ن، ج1 ص155.

3- المعنى: اسم الصورة الذهنية.

4- الأشياء الخارجية: الأشكال المشاهدة.

5- التسمية: الاختيار الإرادي للفظ المناسب للصورة الذهنية.

هذه هي العناصر التي تكوّن عند الرّازي الدلالة اللفظية، ولكي نفهم ذلك نحاول توضيحها بهذا الشكل:

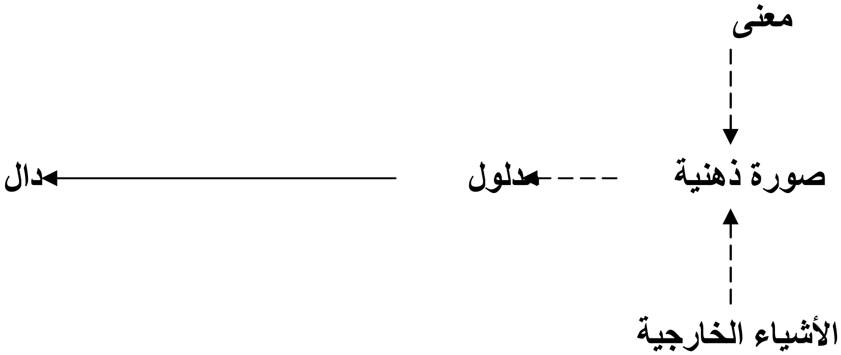

ولو قارنّا هذا المفهوم بما أورده دوسوسير لوجدنا أن الرّازي كان أوضح منه بكثير. ولا ريب أن حديث دوسوسير عن طبيعة الدليل اللغوي أثارت كثيرا من الردود، وأسالت كثيرا من الحبر لشرحها. وملخّص نظريته أن الدليل اللغوي كيان نفسي ذو وجهين، يتكون من متصور ذهني وصورة أكوستيكية، وهما متلاحمان كوجهين لورقة واحدة، والأول هو المدلول والثاني هو الدال، والذي يجمع بينهما هو الدليل، وهذا الدليل يتصف

بالاعتباطية حيث إنه لا يوجد أي رابط طبيعي بين الدال والمدلول في الواقع، فلفظ (أخت مثلا) المشكل من الهمزة، والخاء، والتاء؛ لا علاقة له بالمتصور الذهني[37]. ويشير هنا أن العلاقة الطبيعية التي تقع بين الدال والمدلول في بعض الألفاظ المحاكية للأصوات مثل glou-glou، أو Tic-tac، لا تشكل خطرا على مبدأ اعتباطية الدليل[38]. وإلى جانب الدال والمدلول هناك ما يسمّى بالمرجع referont الذي يحيلنا إليه الدال، وهذا المرجع ضروري الوجود لحصول الدلالة[39].

ويظهر لنا من خلال تحديد هذه العناصر عند الرّازي ودوسوسير؛ أن الرّازي كان أدق بكثير وأوضح من الآخر في تحديده المفصل لما يمكن أن نسميه الدليل اللغوي، وإن كان الرجلان يتفقان على اعتباطية الدليل، فإن المفاهيم التي قدّمها الرّازي تبدو أكثر وضوحا من الأخرى التي تتسم نوعا ما بالتعقيد إلى درجة أن مصطلح (الصورة الأكوستيكية) لم يتم تحديده بدقة لو لم يشر دوسوسير أنه يقصد به (الدال) ببساطة حتى يرفع اللّبس عن القارئ[40]. ثم إن دوسوسير لم يحدّد المعنى ومكانه في العملية، وحتى ولو تصورنا أنه بين الدال والمدلول، إلا أنه تعترضنا جملة قالها وهي " أن الدليل اللغوي لا يجمع بين شيء واسم، وإنما بين متصور ذهني وصورة أكوستيكية، وهذه الأخيرة ليست هي الصوت المادي (الفيزيائي)، وإنما ذلك

---

[37] دو سوسير، دروس في الألسنية العامة، ص112.

[38] م ن، ص114.

[39] عبدالسلام المسدي، الأسلوب والأسلوبية، ص150.

[40] دروس في الألسنية العامة، ص111. استعمل دوسوسير لفظة ambigüité للتعبير عن ذلك الغموض في المفاهيم. انظر. Cours de linguistique générale, p 86

الأثر النفسي لهذا الصوت، أي الصورة التي تصورها لنا حواسنا (صورة حسية)" [41]. هكذا نجد أنفسنا أمام لغز يصعب حله بسرعة.

بينما يجمل الرّازي كل تلك العناصر، وبحنكة الفيلسوف يضع المسائل في أماكنها المناسبة بتدرج ووضوح، وعن سبب (اعتباطية الدليل) يتفق دوسوسير مع الرّازي في أنه لو كانت هناك مناسبة لتساوت كل اللغات، يقول دوسوسير" ويؤيد ذلك ما يوجد بين اللغات من فوارق في تسمية الأشياء، بل اختلاف اللغات نفسه، فالمدلول (بقرة) داله (الباء والفتحة الخ...) في العربية، وBoeuf في الفرنسية، وOchs في الألمانية "[42].

ويرجّح الرّازي السبب إلى الخاصية الزمانية والمكانية التي تحدث التغييرات في الألفاظ، ولو كانت الدلالة طبيعية لاستوت كل اللغات.

والملاحظة الأخيرة التي يجب أن نشير إليها، هي أن الرّازي انطلق في تحديده للعناصر من (الفاعل – المتكلم) الواضع للغة، حيث تبدأ العملية من المرجع (الشيء الخارجي)، ثم (المتصور الذهني) الذي يحمل المعنى، ثم (المدلول)، ثم (الدال). وهذه المراحل التي يمر بها (الفاعل – المتكلم – الواضع) هي التي تكشف عن اعتباطية الدليل بدقة، بينما دوسوسير ينطلق

---

[41] دروس في الألسنية العامة، ص110.

[42] م ن، ص112. نسجل هنا أن المثال العربي (بقرة) المذكور في نص دوسوسير هو من كلام المترجم للتبسيط. لأن دوسوسير في كامل كتابه لم يضرب أي مثال باللغة العربية إلا مرة واحدة أثناء حديثه عن ميزة الاشتقاق في اللغات السامية وهنا فقط تكلم عن العربية، إلا أنه لكي يضرب مثالاً بكلمة ثلاثية اختار الفعل (قتل) من بين آلاف الألفاظ العربية، والمشهور أن علماء العربية يستعملون الفعل (فعل) في الاشتقاق دون غيره من الأفعال. انظر دروس في الألسنية العامة، ص345. وقد أشار إلى هذه النقطة المترجمان في م ن، ص348..

مباشرة من (الصورة الأكوستيكية)، ثم المدلول، ثم الدال، ثم المرجع. وهذا هو الفرق بينهما.

أنواع دلالة الألفاظ

لا يختلف فخر الدين الرّازي عن باقي الأصوليين فيما تعلق بأنواع الدلالات، حيث يقسّمها الرّازي إلى اعتبارات عدّة؛ منها تمام المعنى، ومنها حسب مفهومه، ومنها حسب تعدّده. فمن حيث تمام المعنى تنقسم دلالات الألفاظ إلى أقسام ثلاثة: المطابقة، والتضمن، والالتزام[43]. وهذه الدلالات الثلاث تنزل من كون الدلالة إما وصفية أو عقلية – كما مر معنا – وبالتالي يمكن أن نوضح هذه القسمة هكذا:

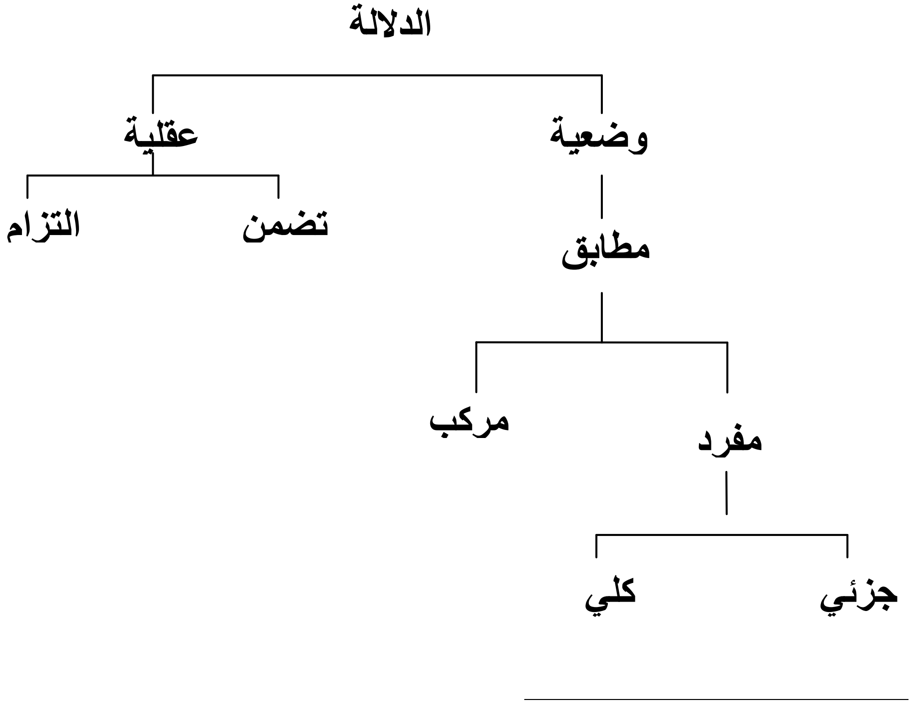

---

[43] المحصول، ج1 ص110. وتنسب المطابقة إلى الدلالة الوضعية، والتضمن والالتزام ينسبان إلى الدلالة العقلية، انظر الكليات، ص441.

فالمطابقة هي دلالة اللفظ على كامل معناه، كلفظ الإنسان والشجرة، ويمكن لهذا المعنى أن يكون (مفردا)، أو (مركبا). ففي قوله تعالى:" تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ "[44] يقول الرّازي: " إن النفس عبارة عن الذات، يقال نفس الشيء وذاته بمعنى واحد... والمراد تعلم معلومي ولا أعلم معلومك، ولكنه ذكر هذا الكلام على طريق المطابقة، والمشاكلة وهو من فصيح الكلام"[45]. وفي قوله تعالى:" أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً "[46] قال الرّازي: " اجتمع في تقرير صحة هذا الدين أمور ثلاثة دلالة البينات العقلية على صحته، وثانيها شهادة القرآن بصحته، وثالثها شهادة التوراة بصحته، فعند اجتماع هذه الثلاثة لا يبقى في صحته شك ولا ارتياب، فهذا القول أحسن الأقاويل في هذه الآية وأقر بها إلى مطابقة اللفظ "[47].أي مطابقته لمعناه.

أما دلالة التضمن فهي دلالة اللفظ على جزء المسمّى[48] أي (معناه)، كدلالة لفظ البيت على السقف وحده، أو على الجدار. إلا أن دلالة المطابقة أكثر في اللغة من التضمن لجواز أن يكون المدلول بسيطا لا جزء له يتضمنه[49]. ومثل ذلك دلالة التحميد على التسبيح " فالتسبيح إشارة على كونه تعالى تاما، والتحميد يدلّ على كونه تعالى فوق التمام"[50].

---

[44] المائدة، 116.

[45] مفاتيح الغيب، ج12 ص135.

[46] هود، 17.

[47] مفاتيح الغيب، ج17 ص201

[48] المحصول، ج1 ص110.

[49] طاهر سليمان، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص18.

[50] مفاتيح الغيب، ج1 ص224.

أما دلالة الالتزام فهي " أن يكون اللفظ له معنى، وذلك المعنى له لازم من الخارج، فعند فهم مدلول اللفظ ينتقل الذهن من مدلوله إلى لازمه الخارج، ومثاله دلالة لفظ السقف على الحائط، فالسقف يستلزم الحائط الذي يعتمد عليه "[51]. ففي قوله تعالى:" لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ "[52] هناك دلالتان: مطابقة والتزام، فالآية تدلّ" على فضل الذكر بالمطابقة، وعلى نقص الأنثى بالالتزام"[53]، وذلك لأن اللفظ إذا دلّ بالمطابقة، دلّ بالالتزام على حصول جميع لوازمه. هذا ويذهب الرّازي إلى أن "جميع آيات القرآن أو الكثير منها دالة بالمطابقة، أو التضمن، أو الالتزام، على أن المقصود من إنزال هذا الكتاب بيان الدين، ومعرفة الله، وأحكام الله "[54].

أما الدلالة بحسب المفهوم فيرى الرّازي أنها تتحدّد بحسب استقلالية اللفظ بالمفهومية[55]،أو المعلومية، كما ورد في المحصول[56]. وهذا ينتج لدينا لفظا لا يستقل بالمفهومية وهو الحرف، ولفظ يستقل بالمفهومية فإن دلّ على زمن فهو فعل، وإلا فهو اسم. ويمكن توضيح هذه الدلالة بالشكل الآتي:

---

[51] دراسة المعنى عند الأصوليين، ص18.

[52] النساء، 11.

[53] مفاتيح الغيب، ج9 ص208.

[54] م ن، ج12 ص215.

[55] المعالم في علم أصول الفقه، ص28. والمفهومية نسبة إلى المفهوم من الفهم، وهو تصور المعنى من لفظ المخاطب، والمفهوم هو ما دلّ عليه اللفظ لا في محل النطق، م ن ص28. (المحقق).

[56] المحصول، ج1 ص113.

الدلالة بحسب المفهومية

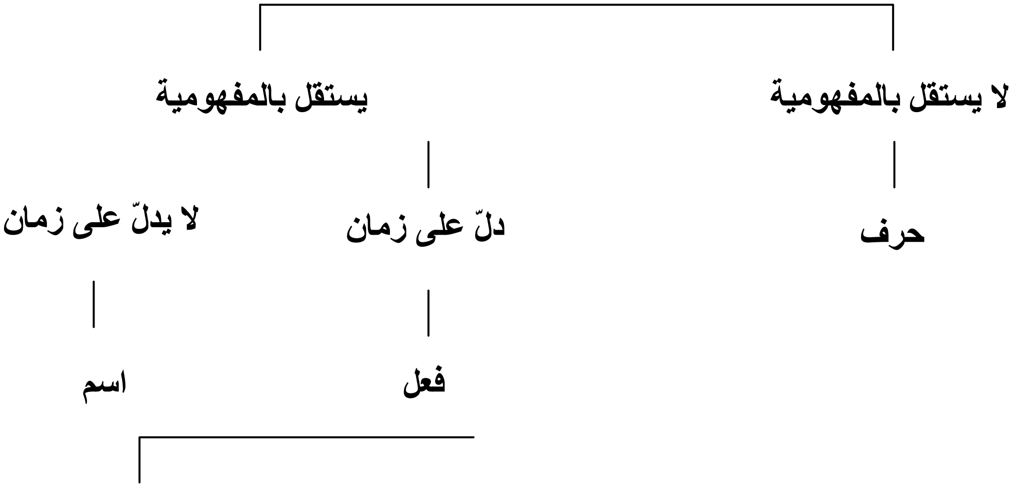
لا يستقل بالمفهومية
يستقل بالمفهومية
حرف
دلّ على زمان
لا يدلّ على زمان
فعل
اسم

والاسم إن كان للجزئي فهو مضمر، وإن كان للكلي فهو علم، والعلم إما أن يكون للجنس كلفظ السواد، أو يكون مشتقا كلفظ ضارب[57].

الاسم

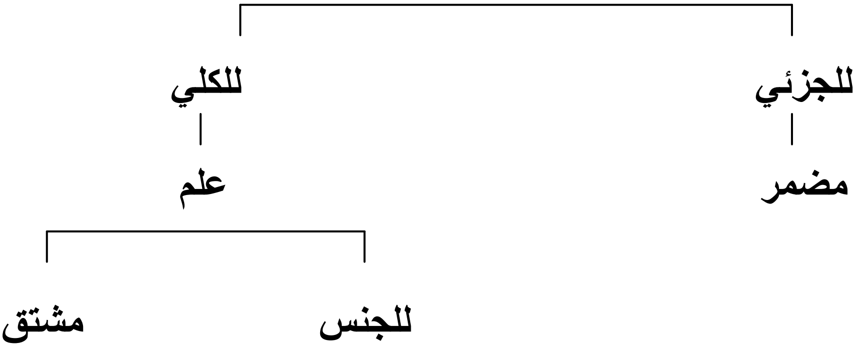
للجزئي
للكلي
مضمر
علم
للجنس
مشتق

---

[57] م ن، ج1 ص113.

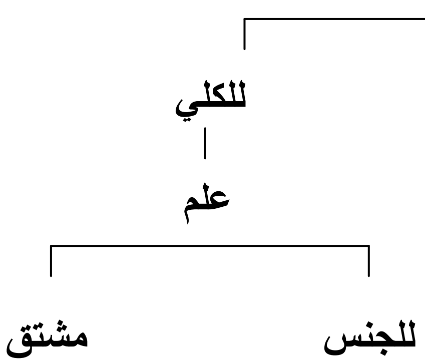

ويقسّم الرّازي اللفظ بحسب تعدّد معناه إلى:

1- ما كان لفظه واحدا ومعناه واحدا، وتنتج عن هذه الوحدة بين اللفظ والمعنى؛ الاسم العلم إذا كان المسمّى يمنع من الشركة، أي إنه دال واحد يحتاج إلى مدلول واحد، وإلا فهو متواطئ أو مشكل.

2- إذا كثرت الألفاظ وتباينت المعاني تسمّى الألفاظ المتباينة.

3- إذا كثرت الألفاظ والمعنى واحد وهو المترادف.

4- إذا اتخذ اللفظ وكثرت المعاني، وهذا اللفظ إما أن يكون قد وضع أولا لمعنى ثم نقل عنه إلى معنى آخر، أو وضع لهما معا؛ ففي الأول يكون النقل إما دون مناسبة وهو المرتجل. وإذا كان بمناسبة فينظر إلى درجة الدلالة اللفظية بعد النقل من حيث القوة والضعف. فإن كانت دلالة اللفظ بعد النقل على المنقول إليه أقوى من دلالته على المنقول عنه سمّى اللفظ بالنسبة

للمنقول لفظا منقولا، وهذا المنقول يمكن أن يكون لفظا شرعيا، أو لفظا عرفيا، واللفظ العرفي يكون عاما، أو خاصا كالاصطلاحات العلمية، وإن كانت دلالة اللفظ بعد النقل على المنقول إليه أضعف من دلالته على المنقول عنه؛ سمي اللفظ بالنسبة للموضوع الأول حقيقة، وبالنسبة للثاني مجازا.[58] هذا إذا كان اللفظ قد وضع لمعنى ثم نقل عنه إلى معنى آخر، أما إذا كان اللفظ موضوعا للمعنيين جميعا فيسمّى مجملا، وبالنسبة لكل واحد منهما مشتركا.

ويلاحظ أن هذا النوع من التقسيم يمس المباحث الدلالية أكثر من التقسيم الثاني الذي يهتم بالمسائل النحوية وأحوال الاسم والفعل والحرف، وما تعلق بالتركيب.

فالتقسيم اللفظي حسب القوة والضعف؛ ينزل من تقسيم الحقيقة والمجاز، فإن كان اللفظ يحتمل معنى واحدا فهو النص، وإن كان يحتمل غيره فهو إما ظاهر، أو مجمل، أو مؤول. والنص والظاهر يشتركان في إفادة الرجحان والنص أقوى، والقدر المشترك بينهما هو المحكم، ويشترك المجمل والمؤول في عدم الرجحان والقدر المشترك بينهما هو المتشابه[59]. ونوضح ذلك بالشكل الآتي:

---

[58] انظر تفاصيل ذلك في المحصول، ج1 ص114، والمعالم، ص29.

[59] المحصول، ج1 ص116، والمعالم، ص31.

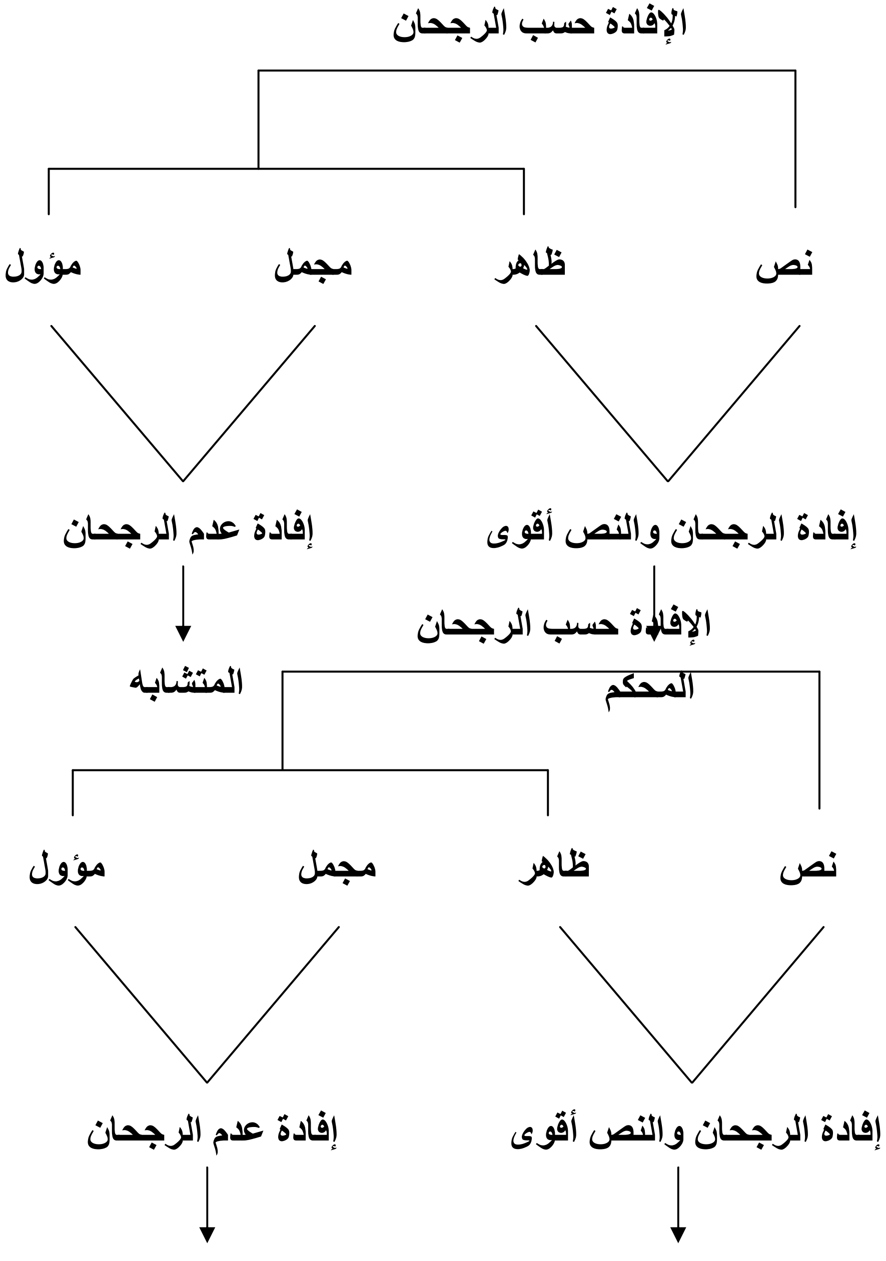

الإفادة حسب الرجحان
نص
ظاهر
مجمل
مؤول
إفادة الرجحان والنص أقوى
إفادة عدم الرجحان
المحكم
المتشابه

خاتمــــة:

تلكم هي أهم المسائل المتعلقة بدلالة الألفاظ عند الرّازي، وقد ركزنا على مفهومه للدليل اللغوي وعناصره، والعلاقة الغامضة بين الدال والمدلول، لنرى منهجه في معالجة مثل هذه المسائل المعقدة. وقد تبين لنا أن الرازي ينهج المنهج العقلي الفلسفي في البحث عن الحدود ومن ثمة الوصول إلى التعريف المحدد للمصطلح. أما ما تعلق بأنواع الدلالات فلم يخرج الرازي كثيرا عن مذهب الأصوليين الذين سبقوه.

الهوامــــش والمراجـــــع

- ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق د/ نزار رضا، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، د ط، د ت.
- تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق د/ عبد الفتاح محمد الحلو، ود/ محمود محمد الطناحي، دار هجر، القاهرة، ط2، 1992.
- د/ تمام حسان، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، دط، دت.
- الجرجاني، التعريفات، تحقيق عبد الحكيم القاضي، ودار الكتاب اللبناني، ط1991/1.
- د/ جعفر دك الباب، النظرية اللغوية العربية الحديثة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ط1/ 1996.
- ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د ط.
- ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، 1971.
- د/ خليفة بوجادي، محاضرات في علم الدلالة، مطبعة دار آذار، الجزائر، ط2005/1.
- دوسوسير، دروس في الألسنية العامة، ترجمة صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، ط1/ 1985
- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد

المولى، وعلى محمد البجاوي، ومحمد أبوالفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان، د ت.

- د/ طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية، مصر، ط1/1997.
- د/ عبدالرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، ط1/2007.
- د/ غازي مختار الطليمات، في علم اللغة، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، سوريا، ط2/2000.
- فخر الدين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط2/1999.
- فخر الدين الرازي، المعالم في علم أصول الفقه، وقد حققه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، مؤسسة المختار، القاهرة، ط2/2004.
- فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، مراجعة عبد الله الصاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط3، د ت.
- د/ عبدالسلام المسدي، الأسلوب والأسلوبية نحو بديل لساني في النقد الأدبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا– تونس، ط1/1977.
- الكفوي، الكليات، تحقيق د/عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2/1998.

Ferdinand De Saussure, cours de linguistique générale, Talantikit, Béjaia, algerie, 2002.